تجربة التعريب في التعليم العالي
في تونـــــس

د. الحبيب دلالة(*)

بقطع النظر عن بعض الخصوصيات اللغوية المميزة لمختلف الأجزاء القطرية والمحلية في الجناح الغربيّ من العالم العربيّ، تُطرح قضية التعريب في تونس، كما تُطرح في بلدان المغرب العربيّ الأخرى التي عاشت فترة ليست بالقصيرة كانت الفرنسية، خلالها، أساس التعاملات الإدارية والاقتصادية والتعليمية. واعتباراً لهذا الإطار التاريخيّ، يأخذ طرح القضية، من زواياها اللغوية والثقافية والعلمية التعليمية، شكلاً مميزاً ومغايراً لما هو عليه الأمر في الجناح الشرقيّ من وطننا العربيّ.

والحقيقة الأساسية الأخرى، التي تحتاج التأكيد، هي الأهمية المتزايدة التي ما انفكت تونس توليها لقضية التعريب، ذلك:

-لأن اللغة العربية هي لغة حوار وإبداع، يشترك فيها عدد كبير من الأقطار العربية، تربطنا بها أواصر تاريخية حضارية واحدة؛

-وهي مكون أساسيّ من مكونات هويتنا باعتبارها لغة الثقافة التي تربطنا بماضينا وتشدنا إلى محيطنا الجغرافيّ،

- وهي كذلك أداة لنقل العلم وتدوين إبداعاته، ترفدنا بعلوم العصر التي نستوعبها فنصوغها بلغتنا حتى نقربها من طلبة التعليم العالي ونفتح أمامهم آفاقاً جديدة واسعة، بحيث يزيد ما ننقل باعتمادها في درجة وعيهم الثقافيّ واستيعابهم لمعارف ومناهج العصر وينمي قدراتهم على تدوين ابتكاراتهم في ميدان البحث.

أما تجربة التعريب التونسية في ميدان التعليم العالي فقد شهدت تطوراً، نستعرض بداية مراحله الرئيسية، قبل التركيز على التوجهات المعتمدة حالياً في تونس لمواكبة المستجدات التي ترتبت على الثورة المعلوماتية وتسارع نسق الإبداع العلميّ والتقنيّ (التكنولوجيّ) في العالم.

1- أطوار تجربة التعريب التونسية في التعليم العالي

في مرحلة أولى، جعلت دولة الاستقلال من العربية بديلاً عن الفرنسية، ولغة رسمية للنظام الجمهوريّ الجديد، باعتبارها ركناًمن أركان السيادة وإحدى مقومات الهوية الوطنية، وسبيلاً لاسترجاع الثقافة العربية التي لم يتمكن الاستعمار، إطلاقاً، من طمسها في تونس.

لكن، اعتباراً لأهمية الإرث اللغويّ الاستعماريّ، واستجابة لضرورات التعاون الخارجيّ، من أجل التنمية، لم تثر الازدواجية اللغوية في الإدارة والتعليم جدلاً بعد

(*) أستاذ تعليم عالي وعميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تعريب قطاعات السيادة الرئيسية، كالعدالة والدفاع الوطنيّ، بل إن الإرادة السياسية كانت آنذاك أشد حرصاً على تونسة الأُطر والمؤسسات، لتلافي النقص في الموارد البشرية خدمة لأهداف الاستقلال وأولويات التنمية.

وفي مرحلة ثانية، اتجه الاهتمام إلى دعم التعريب في قطاع الإدارة والتربية، نتيجة المجهودات الكبيرة التي بذلت في ميدان التعليم وتكوين الإطار الكفء. وفي هذا المجال، تم منذ الثمانينات تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية في المرحلتين الأساسية والثانوية، كما تم منذ التسعينات تعريب العلوم والرياضيات في المرحلة الأساسية، استعداداً لتعميم التجربة على المرحلة الثانوية بأكملها.

وبالتوازي مع ما تحقق في التعليم الأساسيّ والثانويّ، قطع التعريب في مختلف مراحل التعليم العالي، وبصفة خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أشواطاً مهمة وذلك بالشروع، بعد تركيز الجامعة التونسية العصرية تركيزاً كاملاً، وبالتحديد منذ الثمانينات، في برمجة نسبة متزايدة الارتفاع من الدروس والأشغال المسيرة والتطبيقية باللغة العربية، وتدرجت النسبة إلى ما يزيد عن 50 % على أن يقع الإبقاء على نسبة 30 % تدرس بلغة أجنبية، وهو القدر الأدنى الذي يضمن قدرة الاطلاع، بشكل مَرْضِيّ، على مصادر المعرفة الأجنبية ويتيح إمكانية المساهمة الفعالة في المؤتمرات العلمية بالخارج لتيسير الإشعاع العلميّ العالميّ الضروريّ للجامعة و الجامعيين.

هذا، ولا تزال المسالك العلمية والتقنية والإعلامية تستخدم اللغة الفرنسية في التدريس والبحث، على الرغم من بعض المحاولات المحدودة والمتفرقة في التعريب (في مجال الطب مثلاً)، وذلك لندرة المراجع العربية والمعاجم المختصة ولمحدودية التأليف العربيّ المبتكر، وحفاظاً على المستوى العلميّ في هذه الاختصاصات، على أن يشرع في تطوير تدريس العلوم والتقنيات حالما يعمم التعريب على المرحلة الثانوية بأكملها.

والجدير بالتأكيد في هذه المرحلة، أن تعريب الدروس ومناهج البحث في التعليم العالي، وبشكل خاص في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تم بصفة غير قسرية حيث أوكل اختيار لغة التدريس والبحث لمجالس الأقسام وللأستاذ والباحث؛ أي لأهل الذكر من الجامعيين الذين بادروا بنسج علاقات مع جامعيين وجامعات في بلدان الشرق الأوسط و المغرب الأقصى، وجلبوا ما أصدرته من مؤلفات، للاستعانة بها في تعريب المفاهيم والمصطلحات.

والحقيقة أن في السعي إلى تعريب الإنسانيات، التي تُعنى في جوانبها الميدانية والعملية على الأقل بالواقع المحليّ وبالآليات المتحكمة في إنتاجه على مر العصور، سعي إلى نحت شخصية المواطن التونسيّ العربيّ وتجذّره في ماضيه وحاضره، وكذلك في محيطه المباشر وغير المباشر، مع الحرص على تعليم اللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية، وعند توفر الإمكانية، الإسبانية والألمانية. ويعني ذلك أنه لا توجد رغبة في إضعاف اللغات الأجنبية، باعتبارها رافداً أساسياً لإثراء معارفنا وإنماء مناهجنا، بحيث نستفيد من أحدثها ونتابع ما جد في مختلف قطاعاتها ونسيطر على ما فيه من طرافة وإضافة، ولكي نتجنب الانغلاق الناتج عن قلة المراجع باللغة العربية ومحدودية الإنتاج العلميّ إجمالاً بمنطقتنا.

في مجال التأليف الجامعيّ المبتكر، استخدمت عدة قنوات لعل أهمها في المرحلة الثانية، وكذلك في المرحلة الثالثة:

أولاً– مصالح النشر الخاصة بكل مؤسسة، وتتولى هذه المصالح نشر الأطروحات وفعاليات الندوات العلمية والمجلات المختصة باللغتين العربية والفرنسية، كحوليات الجامعة والكراسات التونسية والمجلة الجغرافية التونسية والمجلة التونسية لعلوم الشغل " العمل والتنمية" ومجلات أخرى عديدة يطول استعراضها الآن.

ثانياً–مصلحة النشر بالمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر التي أصدرت سلسلة مراجع باللغتين العربية والفرنسية قبل أن تختفي.

ثالثاً– المجمع التونسيّ للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) المتخصص في ترجمة الكتب العربية القيمة إلى اللغات الأجنبية والكتب القيمة والقديمة من لغتها الأصلية إلى العربية، وكذلك نشر فعاليات الندوات العلمية في الفلسفة والفنون والأدب.

رابعاً– الجمعيات العلمية، كجمعية الجغرافيين التونسيين والجمعيات الفلسفية وغيرها التي تصدر مجلات.

خامساً– مركز النشر الجامعيّ الذي ينشر الكتب الجامعية وفعاليات الندوات العلمية باللغتين العربية والفرنسية. وإذا حصرنا اهتمامنا، على سبيل المثال، في منشورات هذا المركز، تطالعنا بعض الأرقام المعبرة. ففي العلوم الإنسانية، بمختلف فروعها، وفي العلوم الاقتصادية والمحاسبة والقانون والعلوم السياسية، تمكن المركز من نشر 38 مؤلفاً، باللغة العربية، من مجموع 77 كتاباً.

والواقع أن مبادرة التأليف تعود إلى أساتذة باحثين، فرادى أو جماعات، بعضهم يتقن اللغتين يكلفون بالتقييم، للتأكد من طرافة العمل وصلاحيته لتكوين الطلبة في مختلف مراحل التعليم العالي والبحث العلميّ. ويراجع النص، المقترح للنشر، مبرز في اللغة العربية أو الفرنسية، حسب الحالة.

2–توجهات التعريب الجديدة وصناعة المحتوى باعتماد الحوامل الجديدة والكتابة الرقمية.

في المرحلة الحالية، تحول الرهان من تونسة الإطار والمؤسسات والتعريب التلقائيّ أو المدعوم، للغة التدريس والبحث والتأليف في الجامعة، إلى رهان جديد متعدد الأوجه:

- يتمثل الوجه الأول في الحث على الابتكار في الإنتاج العلميّ والتقنيّ وفي إحداث الشعب والمسالك الجديدة والمؤسسات الجامعية المناسبة لتمكين الطالب من انتهاز فرص الشغل السانحة. ويؤكد ضرورة الاطلاع على الآخر والاحتكاك به ومحاكاته في نطاق انفتاح الجامعة على محيطها المحليّ و العالميّ.

-ويتمثل الوجه الثاني في إرساء صناعة للمحتوى الرقميّ باعتماد الحوامل الجديدة. وفي هذا الإطار تحولت الأولويات إلى التجديد البيداغوجيّ وتنويع الإنتاج العلميّ بأشكال تتراوح بين التبسيط والتخصص الدقيق وبين كتابة النص العاديّ وكتابة الملتيميديا، وذلك استجابة لحاجات التسويق المختلفة في الداخل والخارج. ويعتبر ذلك وسيلة مهمة للتعريف بإنتاجنا العلمي وبتراثنا الحضاريّ، وذلك باعتماد أكثر من لغة، إلى جانب اللغة العربية

طبعاً، مع السعي الجاد إلى إبراز الخصوصية والتميز.

- ويتمثل الوجه الثالث في ضرورة تخطي مرحلة الانفتاح لاقتحام مرحلة الشراكة واستغلال كل الإمكانات المتاحة مع مختلف الجامعات العمومية والخاصة، في الداخل والخارج وفي المنطقة العربية والمتوسطية ومع الاتحاد الأوروبي، في نطاق اتفاقية التبادل الحر. ولقد شرعنا في تنفيذ بعض التجارب المتعلقة بفتح شهادات مزدوجة مع بعض الجهات الجامعية الأجنبية.

- ويتمثل الوجه الرابع في تأسيس التكوين عن بعد بتأسيس جامعة تونس الافتراضية، المكلفة بإعداد دروس متعددة الوسائط، تندرج مباشرة في برامج التعليم العالي. ويهدف هذا التوجه الجديد إلى مجابهة تسارع نسق ارتفاع عدد الطلبة، وكذلك إلى تجديد المقاربات البيداغوجية. والجدير بالذكر أن الشروع في تنفيذ هذه التجربة يتم بلغة التدريس.

والجدير بالذكر أيضاً، في هذا السياق، أن تعريب المعارف والمناهج أصبح في المرحلة الحالية يضطلع بدور أساسيّ، بالنسبة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، في نقل المحتويات العلمية والتقنية، إلى جانب أهمية دور اللغتين الفرنسية والإنجليزية اللتين تم تعميمها على كل الاختصاصات الأدبية والإنسانية والاجتماعية والعلمية والتقنية والفنية تماماً كما تم تعميم دروس الإعلامية وحقوق الإنسان في الحقل الجامعيّ.

وفي خاتمة تقديمنا للتجربة التونسية، نؤكد على سعي تونس إلى تكثيف التعريب في التعليم العالي، وعلى اعتبار اللغتين الفرنسية والإنجليزية أداةً لدعم التعاون العلميّ لتكوين المكونين والتوثيق والبحث وكسب التقانات (التكنولوجيات) وتطوير التكوين عن بعد. وبقدر ما حرصت تونس على ربط المواطن التونسيّ بالموروث التاريخيّ والثقافيّ العربيّ الإسلاميّ فهي تحرص في نفس الوقت على مزيد من الانفتاح على العالم الخارجيّ، في نطاق التزاماتها المستندة إلى انتماءاتها الإقليمية والحضارية وإلى اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا ولضرورة الاطلاع على ثقافة الآخر وإبداعاته وتطوره. وقد قاد هذا الأمر تونس إلى توخي سياسة توفيقية متوازنة في ظرف يحتاج إلى مزيد من التشبث بمقومات الهوية، ويفرض التقيد بالضغوطات الإقليمية وبحتمية ظاهرة العولمة.

وإن كان لابد من مضاعفة الجهود لتنشيط حركة التعريب في منطقتنا، تثميناً للجهود التي بذلت في إعداد المعاجم المختصة، فإن دعم تبادل المنشورات يصبح أساسياً للتعريف بالإنتاج العلميّ العربيّ، فضلاً عن ضرورة تكثيف الملتقيات العلمية العربية وتبادل الأساتذة والطلبة، كما يحتاج استكمال مشروع التعريب إلى إحداث جامعة افتراضية رقمية عربية، تتولى نقل الدروس وربط الصلة بين الجامعات والمؤسسات الجامعية وأساتذتها وطلبتها، في كامل أرجاء الوطن العربيّ.